AMAN
Transparency Palestine

تقرير الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
حول الرقابة على
"الانتخابات المحلية المرحلة الثانية 2022"

AMAN
Transparency Palestine

تقرير الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) حول الرقابة على «الانتخابات المحلية المرحلة الثانية 2022»

نيسان 2022

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. تقرير الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) حول الرقابة على "الانتخابات المحلية المرحلة الثانية 2022". رام الله-فلسطين.

إنّ ائتلاف أمان قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

مقدّمة	5
لجنة الانتخابات المركزية	6
رفض حماس إجراء الانتخابات في قطاع غزة	7
طبيعة التجاوزات الواردة من المتوجهين إلى ائتلاف أمان	8
التجاوزات التي تمّ رصدها وتوثيقها من قبل ائتلاف أمان	9
ملاحظات فريق الرقابة يوم الاقتراع (المراقبين)	12
التوصيات	13

مقدمة:

يأتي هذا التقرير في إطار اهتمام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في تعزيز نزاهة الحكم الذي تشكل الانتخابات إحدى أدوات الوصول إليه، ولضمان تكافؤ الفرص للقوائم المترشحة في الانتخابات المحلية في المرحلة الثانية. كما يأتي في إطار ممارسة ائتلاف أمان لدوره الرقابي على عملية إعمال الحق في المشاركة السياسية من خلال الترشح والانتخاب. عمل الائتلاف على مراقبة المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية التي بدأت منذ الثامن من كانون الثاني/يناير 2022 وانتهت يوم السبت الموافق 26 آذار/مارس 2022.

وقد ركز ائتلاف أمان في ممارسة دوره الرقابي على رصد ومراقبة بيئة النزاهة والشفافية للعملية الانتخابية لضمان مشاركة واسعة وحرّة من قبل جميع الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي وضمان نزاهة العملية الانتخابية في مراحلها كافة. واستخدم الائتلاف في عملية الرقابة مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك رصد وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، واستقبال شكاوى المواطنين عبر تخصيص خط هاتفي مجاني أو الحضور شخصياً إلى مقر الائتلاف، بالإضافة إلى الرقابة على مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات.

يهدف ائتلاف أمان من عملية الرقابة على العملية الانتخابية إلى تعزيز قيم النزاهة وإعمال مبادئ الشفافية وتفعيل نظم المساءلة، وإلى ضمان حظوظ متكافئة وفرص متساوية للمرشحين والقوائم المتنافسة بما يضمن إعمال مبدأ تكافؤ الفرص للوصول إلى السلطة ويوفر مؤشرات داعمة لنزاهة الحكم سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

ورغم تسجيل ائتلاف أمان بعض الملاحظات على العملية الانتخابية إلّا أنّه يرى أنّ ما تمّ من إجراءات لتمكين المواطنين من ممارسة حقّهم في الترشح والانتخاب في هذا الشق المحدود من الحقّ في المشاركة السياسية قد تمّ بشكل معقول. كما يرى الائتلاف أنّ تمكّن ما يقارب 54% من الناخبين من ممارسة حقهم في الاقتراع هو مؤشر إيجابي على حرية وسلاسة العملية.

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (18/126) لسنة 2021[1] بتاريخ 2021/9/27، الداعي لإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية "المرحلة الثانية" بتاريخ 26 آذار/مارس 2022، وذلك في 66 هيئة محلية، وهي الهيئات المحلية المصنفة (أ) و(ب) في الضفة وغزة وعددها 55، إضافة للهيئات المحلية المصنفة (ج) في غزة والتي كانت مشمولة في المرحلة الأولى وعددها 11[2] . بالإضافة إلى الهيئات المحلية التي لم يتم فيها الانتخاب بسبب عدم وجود قوائم متنافسة أو لم يتم التوافق فيها على قائمة بالتزكية.

جرت الانتخابات المحلية في 50 هيئة محلية بالضفة الغربية يوم السبت الموافق 2022/3/26، وبلغت نسبة الاقتراع النهائية في المرحلة الثانية 53.69% من أصحاب حق الاقتراع البالغ عددهم 715,413. فيما ترشحت قائمة واحدة مكتملة في 23 هيئة محلية حيث تم انتخاباتها بالتزكية، ولم تُجرَ انتخابات في 29 هيئة محلية بسبب عدم ترشح أيّ قائمة أو قوائم غير مكتملة فيها.

بلغت نسبة المقاعد التي حصلت عليها القوائم المستقلة 64.4% من العدد الكلي للمقاعد المتنافس عليها والبالغة 632 مقعداً، بينما حازت القوائم الحزبية على 35.6%.

1 للاطّلاع على تفاصيل الانتخابات المحلية – المرحلة الثانية انظر/ي الرابط التالي: https://www.elections.ps/tabid/1202/language/ar-PS/Default.aspx

2 نص قرار مجلس الوزراء https://www.elections.ps/Portals/0/2phase2.pdf

لجنة الانتخابات المركزية

تابع ائتلاف أمان الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية لفحص مدى التزام اللّجنة بمبادئ الشفافية في عملها ونشر الإجراءات الواجبة وفقاً للقانون وحسب المدد الزمنية والآجال القانونية المحددة في القانون، حيث ظهر التزام لجنة الانتخابات المركزية بشفافية أعمالها وحرصها على الالتزام بالنشر للمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في القانون والرد على التساؤلات التي رافقت العملية الانتخابية. وعلى سبيل المثال:

- وضعت لجنة الانتخابات جدولاً بالمدد القانونية للانتخابات المحلية 2021 – المرحلة الثانية على صفحتها بما يشمل: مرحلة تسجيل الناخبين والنشر والاعتراض من 2022/1/8 إلى 2022/1/12. مرحلة الترشح من 2022/2/8 ولمدة 10 أيام كاملة إلى 2022/2/17، ثم تمّ نشر القوائم النهائية بأسماء القوائم ومرشحيها يوم السبت 2022/3/12 بالتزامن مع بدء فترة الدعاية الانتخابية التي انطلقت يوم السبت 2022/3/12 واستمرت لمدة 13 يوماً انتهت مع بداية فترة الصمت الانتخابي مساء يوم الخميس 2022/3/24، ثم الاقتراع للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية يوم السبت الموافق 2022/3/26.

- وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية، عن بدء بث الدعاية الانتخابية المجانية للقوائم المرشحة للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، من خلال وسائل الإعلام الرسمية بالتعاون مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وفق ما نص عليه القانون[3]. ودعت كافة القوائم المرشحة لتقديم مواد دعائية متساوية زمنياً وفق معايير محددة لبثها من خلال وسائل الإعلام الرسمية، وقدمت 61 قائمة انتخابية مواد دعائية مرئية مطابقة للمعايير وسلمت 14 قائمة أخرى دعاية إذاعية للبث.

- وقد ورد إلى لجنة الانتخابات المركزية عددٌ من الشكاوى والتقارير من هيئات الرقابة على عملية الاقتراع، ورأت اللجنة أنّ أيّاً من هذه الشكاوى لا تؤثر على نتائج الانتخابات، وعليه أقرّت اللجنة النتائج الرسمية للانتخابات.

- وقد نشرت اللجنة كافة النتائج التفصيلية على موقعها الإلكتروني[4] حيث يمكن للمواطنين الاطّلاع عليها، وتقديم الطعون عليها لمن يرغب لدى محكمة قضايا الانتخابات.

3 انظر/ي نص المادة (29) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م "على وسائل الإعلام الرسمية إتاحة فرص متكافئة ومناسبة للقوائم الانتخابية".
4 انظر/ي موقع لجنة الانتخابات المركزية على الرابط التالي www.elections.ps.

رفض حماس إجراء الانتخابات في قطاع غزة

على الرغم من دعوة منظمات المجتمع المدني حركة حماس وسلطة الحكم في قطاع غزة لضرورة السماح بإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية بقطاع غزة في المرحلة الثانية إلّا أنّها لم تسهل إمكانية إجرائها. وكذلك بالرغم من مطالبة غالبية المواطنين في قطاع غزة (84%) بإجراء انتخابات للمجالس المحلية، حيث عبّر 73% من المستطلعين عن استعدادهم للمشاركة في هذه الانتخابات حال إجرائها، ووجود رغبة لدى أغلبية واسعة (71%) من المواطنين بإجراء انتخابات متزامنة للمجالس المحلية بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وفقاً لنتائج استطلاع رأي المواطنين العام في قطاع غزة حول الانتخابات البلدية وآرائهم ومواقفهم من إجرائها في المجالس المحلية بقطاع غزة أجراه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالتعاون مع جمعية رؤيا لتنمية القدرات خلال شهر ديسمبر 2021.

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أنّها تلقت رسالة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بتاريخ 2022/1/1 تحتوي موقفها من الانتخابات المحلية المحددة في السادس والعشرين من شهر مارس/آذار 2022[5]. تضمنت الرسالة شروطاً سياسية رأت الحركة أنّها ضرورية لموافقتها على الانتخابات المحلية وتتمثل في ضمانات خطية بإجراء الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في 2022/3/26، وإجراء انتخابات شاملة بالتزامن أو بالتتالي تكون الانتخابات المحلية جزءاً منها وليست بديلاً عنها كما هو مقرر، وإلغاء تشكيل محكمة قضايا الانتخابات وإعادة اختصاص البتّ في الطعون إلى محاكم البداية في الضفة الغربية وقطاع غزة[6].

بعث رئيس اللجنة الدكتور حنا ناصر رسالة جوابية إلى حركة حماس، أشار فيها إلى أنّ هذه المطالب سياسية وتتطلّب مخاطبة المستوى السياسي بشأنها، ولا تملك اللجنة صلاحية البتّ فيها. وأضاف الدكتور ناصر في رسالته أنّه لحين تحقق ذلك، تعتبر اللجنة أنّ موقف حركة حماس يعني عدم التمكن من إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة بالوقت الحاضر، لا سيما وأنّ الوقت المتاح قصير جداً، ومن المقرر أن تبدأ عملية تسجيل الناخبين للانتخابات المحلية خلال بضعة أيام وفقاً للجدول الزمني المعلن. كما طالب الدكتور حنا ناصر رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتيه باتخاذ قرار بخصوص الانتخابات في قطاع غزة[7].

وبتاريخ 2022/1/17 قرر مجلس الوزراء تأجيل إجراء الانتخابات المحلية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) إلى حين توفّر الظروف الملائمة. والتأكيد على إجراء الانتخابات المحلية في المحافظات الشمالية في موعدها المحدد بتاريخ 2022/3/26[8].

مسّ استمرار حركة حماس في سياسة عدم إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة بحقّ المواطنين في اختيار ممثليهم في مجالس الهيئات المحلية، وعطّل الحياة الديمقراطية التي أكد عليها القانون الأساسي الفلسطيني، وأضعف المساءلة الشعبية والرقابة على إدارة الشأن والمال العام على الصعيد المحلي. علماً أنّ آخر انتخابات لمجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة قد جرت في العام 2005، فيما رفضت حركة حماس إجراء الانتخابات لمجالس الهيئات المحلية في القطاع في عامَيْ 2012 و2017 اللذَيْن جرت فيهما انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية فقط.

---

5 انظر/ي موقع لجنة الانتخابات المركزية على الرابط التالي https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=2922.
6 انظر/ي جريدة القدس العربي "حماس ترفض الانتخابات المجتزأة في غزة... وفصائل المنظمة تهاجم موقفها وتبحث عن صيغ ممكنة" https://t.ly/fzZr.
7 انظر/ي موقع لجنة الانتخابات المركزية على الرابط التالي https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=2922.
8 انظر/ي قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2022/1/17 على الرابط التالي https://www.elections.ps/Portals/0/fax000000299.pdf.
9 انظر/ي بيان الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، أمان يطالب جميع الأطراف بضرورة الالتزام بعقد الانتخابات المحلية بالتزامن بين شطريْ الوطن https://www.aman-palestine.org/activities/16437.html.

طبيعة التجاوزات الواردة من المتوجهين إلى ائتلاف أمان

ورد إلى ائتلاف أمان عدد من المتوجهين الذين يطلبون المشورة القانونية بقضايا وبلاغات تتعلق بالمرحلة الثانية من انتخابات الهيئات المحلية 2022 على النحو التالي:

• استغلال منصب للمصلحة الخاصة

حيث وردت معلومات لائتلاف أمان تفيد بوجود تجاوزات مقترفة من قبل رئيس إحدى بلديات محافظة رام الله تتمثل بعرقلة إجراءات المواطنين المترشحين -ضمن قوائم ضد قائمة قام بتشكيلها من مقربين له - من الحصول على براءة ذمة، فيما كان يسهّل إعطاءها لمناصريه حتى وإن كانت عليهم ذمم مالية.

• استخدام مراكز الاقتراع للتطعيم ضد فيروس كورونا

وردت معلومات تفيد إمكانية استخدام مراكز الاقتراع كمراكز للتطعيم باعتبارٍ ذلك مخالفاً للقانون الذي ينص على المنع البات لتواجد أيّ نشاط خلافاً للاقتراع في أماكن الاقتراع يوم الانتخابات. ولكن لجنة الانتخابات المركزية قامت في صباح 2022/3/15 بتقديم توضيح مفاده: بأنّ مراكز الاقتراع لن تُستخدم لأيّ غرض آخر غير الاقتراع -وفق قانون الانتخابات والإجراءات الصادرة بموجبه- وأنّها تواصلت مع وزارة الصحة، التي تفهّمت بدورها رأي اللجنة بهذا الخصوص». كما قامت وزارة الصحة بتوضيح القضية في قرار على الصفحة الرسمية على الفيسبوك، مفاده: تأجيل إطلاق حملة التطعيم ضد فيروس كورونا.

State of Palestine
Ministry of Local Government

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

المحترمون

الأخوة السادة العاملون لمديريات الحكم المحلي
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: التطعيم ضد فايروس كورونا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نحيطكم بأن مديريات الصحة في المحافظات ستقوم بإنشاء نقاط للتطعيم ضد فايروس كورونا في مراكز الاقتراع للانتخابات المحلية والتي ستكون موعدها يوم السبت الموافق 2022/3/26.

مع الاحترام والتقدير،،،

سمير دوابشة
وزير الحكم المحلي للانتخابات والانتخابات

20:16

• استغلال بعض المرشحين لأماكن عملهم في الدعاية الانتخابية

وردت لائتلاف أمان معلومات تفيد بوجود تجاوزات تتمثل بقيام مرشح أحد القوائم في محافظة قلقيلية باستغلال منصبه الوظيفي في قطاع العمل الأهلي للترويج لقائمته الانتخابية، وذلك من خلال وضع صور لقائمته الانتخابية على بناية يعمل بها. كما أفادت المعلومات باستخدام بعض الغرف داخل البناية للترويج للحملة الانتخابية.

• استغلال المنصب لعمل دعاية انتخابية

وردت معلومات لائتلاف أمان تفيد بوجود تجاوزات تتمثل بقيام لجنة إدارة إحدى البلديات في محافظة نابلس بإرسال دعوة لعمل مؤتمر صحفي عن إنجازات البلدية في فترة إدارتهم للبلدية بعد قرار حلّ المجلس البلدي من قبل وزير الحكم المحلي، علماً بأنّ رئيس اللجنة قد ترشّح للانتخابات ضمن قائمة من القوائم (وكان قد تقدم باستقالته من اللجنة عند الترشح). ويعتبر التجاوز مخالفة لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) للعام 2005.

• تجاوزات رئيس بلدية بهدف كسب أصوات لقائمة انتخابية يدعمها

وردت لائتلاف أمان معلومات بقيام رئيس إحدى بلديات رام الله قبيل يوم الاقتراع بثلاثة أيام بتجاوزات تتمثل بشق طريق في أرض زراعية دون إخطار صاحب الأرض وإلحاق ضرر بإلقاء بقايا فتح الطريق في الأرض على الرغم من وجود اعتراض على فتح جزء من الطريق ذاته في العام 2018. وادعى مقدم المعلومات أن الرئيس المذكور قام بذلك لكسب أصوات لصالح قائمة انتخابية يترشح فيها شقيقه.

التجاوزات التي تمّ رصدها وتوثيقها من قبل ائتلاف أمان

من خلال عملية الرصد والتوثيق التي قام بها ائتلاف أمان للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية 2022 لما نُشر في وسائل الإعلام الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي فإنّ التجاوزات التي تمّ رصدها كانت على النحو التالي:

• بعض القوائم واجهت مشاكل في استخراج براءة الذمة

رصد ائتلاف أمان الخلاف الذي اندلع في قرية مزارع النوباني شمال رام الله، إثر اتهامات موجهة إلى لجنة تسيير الأعمال بتعطيل حصول عدد من الأشخاص على وثيقة «براءة الذمة»، وهي إحدى الشروط الرئيسية للترشح للانتخابات المحلية. وقد صدر قرار بإقالة لجنة تسيير أعمال مجلس قروي مزارع النوباني التي يرأسها معين النوباني، وتعيين لجنة جديدة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من الحكم المحلي برئاسة محمد جاد الله، وذلك حتى إجراء الانتخابات المحلية[10].

وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد نشرت إعلاناً بتاريخ 2022/2/8 بخصوص تفسير براءة الذمة المالية المطلوب الحصول عليها من المجلس المحلي لأغراض الترشح للانتخابات المحلية، والتي جرى تعميمها من قبل وزارة الحكم المحلي على مديريات الحكم المحلي والمجالس المحلية. على النحو التالي:

المستحقات المالية التي يجب على المرشح تسديدها للهيئة المحلية للحصول على براءة الذمة المالية:

أولاً: ديون الكهرباء التي تُجبى لصالح البلديات، لذلك يجب أن تسدد ديون الكهرباء الخاصة بشركة كهرباء الجنوب أو شركة كهرباء الشمال، من قبل المكلّف (المرشح) المترتبة عليه في الهيئة التي يرغب بالترشح لمجلسها فقط، ولا يمنع ذلك وجود ديون أخرى في ذمته لشركة الكهرباء في منطقة أيّ هيئة أخرى تابعة لتوزيع الشركة.

ثانياً: ديون الأملاك، ويتم منح براءة ذمة مالية للمرشح بعد دفع ديونه عن أملاكه في منطقة الهيئة المحلية التي يرغب بالترشح لمجلسها فقط، ولا يمنع ذلك وجود ديون في ذمته عن أملاكه في منطقة أيّ هيئة أخرى.

ثالثاً: المياه، لا يندرج تسديد فواتير استهلاك المياه ضمن متطلبات براءة الذمة المالية، باستثناء بعض الهيئات التي تقدم هذه الخدمة من خلالها.

رابعاً: النفايات، ويتم منح براءة الذمة المالية بعد دفع ديون ومستحقات بدل النفايات والصرف الصحي الواردة في فاتورة المياه فقط والتي يتم جمعها مباشرة.

أما بخصوص المرشح إن كان وريثاً: فيدفع ديون مورّثه المستحقة عليه لصالح البلدية، إذا كان هو المنتفع الوحيد، وإذا كان جميع الورثة منتفعين فيدفع من ديون مورّثه بنسبة حصته في الميراث.

وأما المخالفات غير المالية التي تصدرها البلدية بحق المرشح، فهي ليست سبباً لعدم منح براءة الذمة المالية مالم يتم تحويلها إلى مبلغ مالي.

وكانت اللجنة قد نوهت إلى أنّ موضوع براءة الذمة من اختصاص وزارة الحكم المحلي، داعية أيّ مواطن لديه استفسار أو شكوى للاتصال على وزارة الحكم المحلي[11].

• بعض القوائم استخدمت الخطاب الديني في الدعاية الانتخابية

رصد ائتلاف أمان ما نُشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين لمقاطع خطابية من مهرجانات تتعلق بانتخابات المجالس المحلية الفلسطينية في مرحلتها الثانية، تمّ خلالها استغلال الخطاب الديني في الدعاية الانتخابية، مثل مقطع فيديو نُشرَ لأمين سر حركة فتح في الخليل عماد خرواط خلال مهرجان انتخابي لقائمة «البناء والتحرير» التي تتنافس باسم حركة فتح لانتخابات بلدية الخليل، يقول فيه: «أنا أتوقع كل واحد لا ينتخب رقم 6 (الرقم الانتخابي للقائمة) يؤثم شرعاً عند الله»، ليقول في مقطع آخر: «اليوم رقم ستة هو أمانة في رقابكم وأنا أتحمل الإثم عند الله عندما قلت لكم من ينتخب غير الرقم 6 يؤثم شرعاً، وأنا أؤكد لكم من ينتخب غير الرقم 6 واللهِ سيحاسبه الله، وأنا حلفت يمين»[12].

10 انظر/ي إقالة لجنة تسيير أعمال مجلس مزارع النوباني، https://t.ly/nbFE.

11 انظر/ي بيان لجنة الانتخابات المركزية «إعلان بخصوص براءة الذمة لأغراض الانتخابات المحلية» على الرابط التالي https://www.wafa.ps/Pages/Details/41045.

12 انظر/ي ما وراء تصاعد الخطاب الديني في حملات الانتخابات المحلية الفلسطينية على الرابط التالي https://t.ly/snE1.

كما انتشر مقطع آخر لمرشح قائمة «نابلس تختار»، وهي «قائمة مهنية مستقلة تدعمها حركة فتح، شُكّلت خارج إطار الحسابات التنظيمية كلياً، تمّ اختيار شخوصها لاعتبارات مهنية وعلى أساس الكفاءة وليس على الأساس الحزبي»، كما عرّفها مرشح القائمة ومدير حملتها الانتخابية بكر عبد الحق في حديث مع «العربي الجديد»، وفي المقطع المذكور يقول الشيخ مازن دويكات المرشح في القائمة: «لماذا قائمة نابلس تختار رقم 5؟ أنا سأجيبكم، قلت لهم: إن أمكن اختيار رقم 5 فاختاروه، لماذا؟ قلت لهم لأنّ أركان الإسلام خمسة، والصلوات في اليوم خمسة، والله جل في علاه القائل إنّ الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً، وزعها على 24 ساعة، على مدار اليوم، ولم يفرضها خلال نصف ساعة فقط، ونابلس وبلديتها تفتح أبوابها وكل مؤسساتها على مدار 24 ساعة، واخترنا الرقم 5»[13].

- **ضغوطات من أفراد بعض الأجهزة الأمنية على بعض مرشحي القوائم**

واجهت العديد من القوائم الانتخابية قبل التسجيل لخوض الانتخابات المحلية ضغوطات كبيرة وتهديدات أجبرتها على الانسحاب. حيث وصلت تهديدات من الأجهزة الأمنية لأعضاء بعض القوائم بالانسحاب وإلا سيتم ملاحقتهم بالاعتداء والاعتقال، كما أنّ هناك قوائم تعرضت للمنع من تسجيل القائمة، وأخرى تمّ اعتراضها من قبل عناصر أمنية ومصادرة ورقة براءة الذمة الخاصة بالترشيح لبعض الراغبين بالترشّح فيها[14].

- **هناك تجاوزات تمت بعد إعلان النتائج**، حيث قامت بعض القوائم غير الفائزة باعتراض بعض سيارات المحتفلين بفوز قائمة أخرى في مدينة طولكرم وإطلاق النار أمامها[15].

- **بعض الأجهزة الأمنية ساعدت قوائم تابعة لحركة فتح في خوض الانتخابات** كجهاز الأمن الوقائي في جنين الذي ساعد تنظيم حركة فتح في إنجاح مرشحيه في الانتخابات، حيث اتضح ذلك عبر شكر تنظيم فتح لمدير الأمن الوقائي في جنين العميد محمد حلمي نزال في اليوم التالي للاقتراع وتم نشر الشكر عبر الصفحة الرسمية للعلاقات العامة للأمن الوقائي الفلسطيني.

- **استخدام المدارس للدعاية الانتخابية**

بتاريخ 2022/3/19 رصد ائتلاف أمان معلومات تفيد بوجود تجاوزات تتمثل بقيام مرشح حركة فتح لرئاسة بلدية طولكرم السيد صالح طلوزي باستغلال مدرسة ذكور طه حسين الأساسية التي يعمل فيها كمدير لعمل دعاية لقائمته الانتخابية، وذلك من خلال توزيع شهادات تفوق للطلبة عليها شعار فتح الانتخابي.

ونظراً لما يمثله التجاوز السابق من شبهة فساد تتمثل في استغلال نفوذ وظيفي بحسب المادة (1) من قانون مكافحة الفساد، بالإضافة إلى خرق المادة (26) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) للعام 2005 والذي ينص على «التزام موقف الحياد من السلطة التنفيذية: تلتزم السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية. وتقوم لجنة الانتخابات المركزية بإصدار النشرات والإعلانات التي تبرز أهمية الانتخابات وتحثّ المواطنين على المشاركة فيها، وتوضح لهم شروط ومتطلبات وإجراءات المشاركة.» تمت مراسلة هيئة مكافحة الفساد ولجنة الانتخابات المركزية بالخصوص.

وورد لائتلاف أمان رد من لجنة الانتخابات المركزية يفيد بمتابعة القضية وتوجيه كتاب مخالفة بتاريخ 2022/03/17 للمخالفين.

13 انظر/ي ما وراء تصاعد الخطاب الديني في حملات الانتخابات المحلية الفلسطينية على الرابط التالي https://t.ly/snEl.

14 قائمة انتخابية في سلفيت تكشف عن تعرضها لضغوطات – شبكة قدس الإخبارية (qudsn.net).

15 انظر/ي الفيديو على الرابط التالي https://www.facebook.com/watch/?v=639847160414437.

- **معظم مظاهر عدم الالتزام بشروط الدعاية الانتخابية بقيت موجودة بما فيها مداخل مراكز الاقتراع** كما أنّ مظاهر استخدام السيارات التي تحمل اليافطات والبوسترات بقيت تجوب المواقع يوم الصمت الانتخابي ويوم الاقتراع.

- **بعض القوائم جرى تمزيق اليافطات الخاصة بدعايتها** الانتخابية كما حصل لقائمة «العزم» حيث تم تمزيق يافطات وصور للقائمة -التي تنافس على مقاعد مجلس بلدية نابلس- مِن قبل مجهولين[16].

- **إطلاق النار على يافطة قائمة «منارة رام الله» بعد إعلان النتائج الأولية واحتفال بعض المسلحين بفوز قائمة «أبناء البلد»**[17].

- **اعتداءات ما بعد إعلان النتائج على أقارب بعض المرشحين**

حيث إنّ أنصار إحدى الكتل في أريحا هاجموا منزل المرشح الذي اتهموه بتوجيه إساءة لهم وضربوا نجله وصوروه عارياً، ما أثار غضباً واسعاً بين أقاربه في مدينة دورا[18].

16 انظر/ي «تمزيق مواد دعاية انتخابية لقائمة العزم في نابلس» https://t.ly/VaPs.
17 انظر/ي فيديو | ليلة «نارية» بعد انتهاء الاقتراع في انتخابات البلدية الكبرى https://t.ly/41nN. وكذلك https://www.wattan.net/ar/news/368042.html.
18 انظر/ي « فتح أعلنت إضراباً شاملاً... خلاف خلال الدعاية الانتخابية في أريحا يتطور لشجار» https://t.ly/xGJb.

ملاحظات فريق الرقابة يوم الاقتراع (المراقبين)

- جرت الانتخابات المحلية عموماً بشكل سلس، ولم تكن هناك أحداث جوهرية تذكر خلال عملية الاقتراع، تؤثر على نتائج الاقتراع.

- التزام المشرفين والعاملين في العملية الانتخابية بقانون الانتخابات المحلية رقم (10) لعام 2005، وتعديلاته، وتعليمات لجنة الانتخابات المركزية، خاصة فيما يتعلق بإدارة العملية الانتخابية داخل مراكز ومحطات الاقتراع.

- بلغ متوسط زمن اقتراع الناخب من دقيقة إلى 3 دقائق، وهو مؤشر على فعالية وكفاءة المشرفين على العملية الانتخابية.

- غياب البطاقات الإرشادية في بعض مراكز الاقتراع مثل (مركز مدرسة الجنان/ بيتونيا)، التي تعدّ ضرورية لمساعدة وإرشاد المواطنين والتسهيل عليهم.

- استمرار الكتلٍ الانتخابية بالدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع، في معظم مراكز الاقتراع (مركز مدرسة ذكور رام الله الثانوية نموذجاً)، ولم تكن هناك إجراءات من قبل لجنة الانتخابات لمنع ذلك.

- قيام الكتل المتنافسة بنصب خيام على أبواب بعض مراكز الاقتراع وممارسة الدعاية الانتخابية، ومحاولة التأثير على الناخبين في مخالفة للأحكام القانونية.

- استمرار الدعاية الانتخابية خارج مراكز الاقتراع، من قبل الكتل الانتخابية ومناصريها للتأثير على الناخبين وتصويتهم.

- تمّ توزيع ملصقات وبطاقات على الناخبين من قبل الكتل المرشحة على أبواب مراكز الاقتراع، كما لوحظ تنظيم مسيرات سيارات بأعلام ورايات الكتل المتنافسة استمراراً للدعاية الانتخابية.

- لم تكن هناك مواءمة لبعض مراكز الاقتراع لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة والمسنين والمرضى.

التوصيات

بالرغم من بعض التجاوزات التي تمّ رصدها خلال العملية الانتخابية للانتخابات المحلية – المرحلة الثانية إلّا أنّ هذه التجاوزات لم تؤثر بشكل جوهري على نتائج الانتخابات أو انتظام سير العملية الانتخابية.

على صعيد احترام سيادة القانون وحقّ المواطنين في اختيار ممثليهم في هيئات الحكم، يطالب ائتلاف أمان بما يلي:

- إجراء الانتخابات العامة لإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية وذلك بتحديد موعد جديد للانتخابات العامة «التشريعية والرئاسية» في آجال قريبة تتيح المجال لمشاركة واسعة للمواطنين فيها، من أجل استعادة التوازن في النظام السياسي بإعمال مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وتعزيز الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة لتجنّب الوقوع في الفساد السياسي.
- ضرورة احترام سيادة القانون والالتزام بأحكام القانون الأساسي وقانون الانتخابات الفلسطيني، سيما ما يتعلق بضرورة إجراء الانتخابات المحلية بصورة متزامنة في جميع محافظات الوطن.

على صعيد تعديل قانون الانتخابات المحلية:

- يطالب ائتلاف أمان بتعديل قانون انتخابات الهيئات المحلية باتجاه تقييد السلطة التقديرية لمجلس الوزراء فيما يتعلق بتأجيل انتخابات بعض الهيئات أو إقامتها على مراحل، باشتراط وجود توصية فنية من لجنة الانتخابات المركزية تفيد بتعذّر إجراء الانتخابات في بعض الهيئات أو في منطقة جغرافية محددة.

على صعيد إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة، يوصي ائتلاف أمان بما يلي:

- على السلطة القائمة في قطاع غزة السماح بإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية ليتمكّن المواطنون من اختيار ممثليهم في هذه المجالس المحلية.
- ضرورة الامتناع عن اتخاذ أيّة خطوات أحادية الجانب (في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة) من شأنها أن تؤدي للتمييز أو المساس بحقوق جزء من المواطنين في ممارسة حقّهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية سواء من خلال الترشح أو التصويت.

على صعيد توفير متطلبات النزاهة في العملية الانتخابية يوصي ائتلاف أمان بـ:

- ضرورة وضع ضوابط محددة لآلية واضحة لاستخراج براءة الذمة في الهيئات المحلية للمرشحين في الانتخابات المحلية.
- ضرورة النص في القانون على التعامل مع ممتلكات ومباني منظمات المجتمع المدني كمعاملة مؤسسات الدولة لمنع استغلال بعض المسؤولين.
- وقف تدخل الأجهزة الأمنية في العملية الانتخابية سواء من خلال ممارستها للضغوط على المواطنين لثنيهم عن الترشح في قوائم انتخابية، أو مناصرة ودعم قوائم انتخابية محددة.
- ضرورة تحمل القوائم الانتخابية مسؤولية العنف والاعتداءات التي يرتكبها أنصارها خاصة بعد إعلان النتائج الأولية.
- ضرورة التأكد من وجود البطاقات الاسترشادية في جميع مراكز الاقتراع لمساعدة وإرشاد المواطنين والتسهيل عليهم داخل مركز الاقتراع.
- ضرورة مواءمة مراكز الاقتراع لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة والمسنين وكافة الفئات الضعيفة، من أجل تعزيز مشاركتهم في العملية الانتخابية كحقٍّ لهم.
- تنظيم مداخل مراكز الاقتراع، والتنسيق مع جهاز الشرطة لمنع التجمهر وحالات الفوضى، وظاهرة خيام الكتل الانتخابية على أبواب مراكز الاقتراع.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org
/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات والنرويج ولوكسمبورغ هولندا/UNDP